مع صحة تفسير ضمير الشان بجملة الأستفهام وهذا سهو منه اذ لا يفسر ضمير
الشان بالجملة غير الخبرية اللهم الا مع أن المخففة من الثقيلة فانها قد
تفسر بالدعاء نحو اعلم ان جزاك الله خيرا وقراءة بعض السبعة والخامسة أن
غضب الله عليها أنا لانسلم ان اسم ان المخففة بتعين كونه ضمير شان
أذ يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في الأول والغايبة في الثاني وقد قال
سيبويه في أن يا ابراهيم قد صدقت ان التقدير انك قد صدقت وأما أن
ما توعدون لآت وان مايدعون من دونه الباطل انما عند الله هو خير لكم ايحسبون
انما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات فاعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله
خمسه فاني ذلك كله اسم بالاتفاق والحرف عامل وأما أنما حرم عليكم الميتة ففي نصبه
فالكافة ومن رفعها وهو ابو رجاء العطاردي فأسم موصول والعايد محذوف وكذلك
انما صنعوا كيد ساحر ومن رفع كيد فان عاملة وما موصول لكنه محتمل للاسمي والحرفي
اي ان الذي صنعوه او أن صنعهم ومن نصبه وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم فما
كافة وجزم النحويون بأنه ما كافة في انما يخشى الله من عباده العلماء ولا يمتنع أن
تكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعايد مستتر في يخشى وأطلقت ما على جماعة
العقلاء كما في قوله تعالى او ما ملكت ايمانكم فانكحوا ما طاب لكم من النساء وأما قول
التابغة الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد فالحمام نصب في الحمام وهو الارجح عند النحويين في نحو
ليتما زيدا قايم فازايدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر فال سيبويه وقد كان
رؤبة بن العجاج ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل ان تكون ما كافة وهذا
مبتدأ ويحتمل ان تكون موصولة وهذا خبر محذوف اي الذي الحمام هو هذا
الحمام لنا وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم طول الصلة
وسهل ذلك تضمنه أبقاء الأعمال وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين

انما الكافة

ان ما الكافة مع ان نافية وان ذلك سبب افادتها للحصر قالوا لان أن للاثبات
وما للنفي فلا يجوز أن يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولان بحكم بتوجيه
النفي للمذكور بعدها الأتة خلاف الواقع ثبات فتعين صرفه لغير المذكور
وصرف الأثبات للمذكور فجاء الحصر وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين
باجماع النحويين أذ ليست أن للاثبات وأنما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل
أن زيدا قايم او نفيا ان زيد ليس بقايم ومنه أن الله لا يظلم الناس شيئا
وليست ما للنفي بل هي بمعنى الذي أو نكرة تامة بمعنى شيء فان الله
ينسب القول بأنها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يفهم ذلك
الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها ولا قاله نحوي غيره وأنما
قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي وألا
في فصل الضمير كقولهم الفرزدق أنما يدافع عن احسابهم انا او مثلي كقول
الآخر وقد علمت سلمى وجارتها ما قطر الفارسي مثلها أنا وقول ابي حيان
لا يجوز فصل الضمير المحصور بأنما وان الفصل في البيت الأول ضرورة
واستدلاله بقوله تعالى أنما اعظكم بواحدة أنما اشكو بثي وحزني
الى الله وأنا نوفون أجوركم يوم القيمة وهم لان الحصر فيهن في جانب
الظرف لا الفاعل لا يمنع ان المعنى ما اعظكم الا بواحدة وكذا الباقي وقول
الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف وظروف فالاحرف ربت وكثر ما تدخل
حينئذ على الماضي كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات
لان التكثير والتقليل أنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن
ثم قال الرماني في رب ما يود أنما جاز لان المستقبل معلوم عند الله تعالى
كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ في الصور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)